

## المستخلص:

إن الاقتصاد العراقي يعاني من المشكلات الاقتصادية الناجمة بالأساس من سوء الإدارة الاقتصادية للفترة السابقة، فضلاً عن النتائج الاقتصادية المترتبة على الحروب التي خاضها العراق منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي ولاسيما أثر الحصار الاقتصادي في تسعينات القرن وحتى الحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣م التي عمقت من هذه المشكلات الاقتصادية، وقد ابتدأت بحثي هذا بمقدمة قصيرة عن البحث، ثم بعد ذلك تناولت أهمية البحث، ثم بعد الأهمية للبحث تناولت مشكلة البحث وبينت أن سبب نشوؤها هو اعتماد الدولة التام على إيرادات النفط وعدم الاهتمام بالإيرادات الأخرى، ثم تناولت ما يهدف إليه هذا البحث وهو التعرف على أهم المشاكل التي تعوق النظام الضريبي في العراق، ثم بعد ذلك المبحث الأول وكان عن مفهوم الضرائب وخصائصها وأنواعها، أما البحث الثاني فهو عن قواعد الضريبة وآثارها، والمبحث الثالث كان عن هيكل النظام الضريبي في العراق وهيكل الإيرادات العامة والنمو السنوي (٢٠٠٣-٢٠١٣)، ثم بعد ذلك إلى أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إلى أن العراق من أقدم دول العالم في إصدار القوانين والتشريعات الضريبية، ولكن النظام الضريبي في العراق يعاني من التخلف مع عدم قدرته على توفير الإيرادات المالية اللازمة ومتطلبات الإنفاق العام فضلاً عن عجزه عن مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلد، كما يجب العمل على إحداث إصلاحات ضريبية متكاملة ومتسقة تتناسب بخاصة مع الإصلاحات الاقتصادية في العراق وتتمثل بالأساس بإصلاح وتعديل التشريعات والقوانين الضريبية والعمل على جعلها تتلائم مع حاجة الواقع الاقتصادي الراهن، كما يجب تنشيط وتفعيل الضرائب الأخرى حتى تكون إيراداتاً فعالاً للدولة مع النفط والذي تعتمد عليه الدولة اعتماداً شبيه كلي في تمويل إيرادات الدولة.